للتعاون المشترك، سواء كان ذلك مباشرة في اوروبا والولايات المتحدة الاميركية او تم عن طريق اطراف ثالثة في مشروعات استثمارية مشتركة.

ولقد طرحت اسرائيل فكرة المشروعات المشتركة في الزراعة مثلاً على مصر. وعلى الرغم من ان الزراعة الاسرائيلية تحولت، على حد تعبيرهم، من معمل بدائي تقليدي الى قطاع علمي قائم على احدث تكنولوجيا، فان اطماع اسرائيل بالنسبة الى الزراعة العربية ما زالت غامضة. وانما الواضح منها اطماعها في مياه نهر الليطاني في لبنان ومياه نهر النيل في سيناء وحصة من مياه نهر الفرات. ونظراً لأن الزراعة العربية غير مُمكننة الا بنسبة ضئيلة لا تزيد على ٢ بالمئة منها فقط، فان العمالة العربية الزراعية هي محط أنظار اسرائيل. فهي تحرم سكانها العرب من فرصة التعليم العالي في جامعاتها ومعاهدها العليا. ولقد حولت صغار الملاك العرب في الارض المحتلة الى عمال اجراء. ومن ثم استطاعت ان تمتص، عقب الحرب في العام ١٩٦٧، نحو ٧٠ الف عامل عربي، وفتحت الجسور لعبور نحو ٢٠ الى ٣٠ الف عامل عربي الى مناطق خارج الضفة الغربية المحتلة. وقامت باقتلاع العمال من الاراضي، سواء كان ذلك بسحب الارض بحجة اقامة مستوطنات عليها او بالسيطرة على موارد المياه لديهم والحد من قدرتهم على تطوير الزراعة. وابقت على القطاع الزراعي مندمجاً مع الاردن، بينما دمجت القوة العاملة الزراعية في الاقتصاد الاسرائيلي.

ومعروف ان الانتاج الصناعي العربي غير متوازن، من حيث هياكله. فالصناعة الاستخراجية، على عكس ما كان يتوقع، ارتفعت حصتها في الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية مثلاً من ٥٩ بالمئة في العام ١٩٧٠ الى ٧١ بالمئة في العام ١٩٧٥ عقب الفورة النفطية. وارتفعت حصتها في الدول شبه النفطية بمعدل اكبر، من ٢٤ بالمئة الى ٤٤ بالمئة في الفترة عينها. يقابل ذلك ان مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج القومي تتراوح نسبتها فيما بين الاقطار العربية بين ١ بالمئة و١٤ بالمئة. اما على المستوى القومي، فلم تزد حتى العام ١٩٨٣ على ٨,٣٣ بالمئة. وبينما يعيش على الزراعة والصناعة الاستخراجية ٧٥ بالمئة من السكان، فان الصناعة التحويلية لا تمثل سوى ٨ بالمئة فقط. وتقدر الطاقات العاطلة في الصناعة العربية بحوالى ٤٠ بالمئة الى ٦٠ بالمئة بسبب افتقاد منافذ التسويق.

وادراكاً من اسرائيل للتوجه العربي نحو التنمية الصناعية، فانها تتقدم بطائفة من اشكال التعاون في الصناعة مع العرب. وفي التصور الذي وضعته عن الاقتصاد العربي في العام ٢٠٠٠، تركت لمصر ان تتخصص في الصناعات الهندسية وصناعات الحديد والصلب وصناعات السيارات والمحركات، على ان تتخصص سوريا في الصناعات الغذائية والمنسوجات، اما العراق ودول الخليج فتتخصص في الصناعات البتروكيماوية، وابقت لنفسها الالكترونية والميكرو الكترونية والآلات الدقيقة والاجهزة الطبية والكيميائيات المتطورة والآلات الهندسية والكهربائية والصناعات المعتمدة على التحكم المركزي والتسيير الذاتي. كذلك ابقت لنفسها على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل صناعتي الماس المصقول والفراء اللازمتين لرفع قيمة الصادرات.

وفيما عدا ذلك، تتوجه اسرائيل بالدعوة للعمل المشترك مع العرب في مجال الصناعة على النحو التالي:

١ ـ تصدير المهارات التكنولوجية والادارية لمواجهة واقع ان معظم الصناعات الكبيرة في